الأمم المتحدة

A/70/320

الجمعية العامة

Distr.: General
13 August 2015
Arabic
Original: English

الدورة السبعون

البند ١٩ من جدول الأعمال المؤقت*

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية

تقرير الأمين العام

موجز

يوجز هذا التقرير، المقدَّم عملا بقرار الجمعية العامة ٢٠٨/٦٩، نتائج المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية. ويتألف هذا التقرير من خمسة فروع. ويقدم الفرع الاستهلالي لمحة عامة عن الأعمال التحضيرية للمؤتمر ونتائجه. ويقدم الفرع الثاني بيانا موجزا لأعمال المؤتمر. ويعرض الفرع الثالث موجزا لخطة عمل أديس أبابا التي اعتمدت في المؤتمر. ويتناول الفرع الرابع تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة ويوجز المبادرات الإضافية والالتزامات والنواتج المتوخاة المعلنة في سياق المؤتمر. ويبين الفرع الأخير بإيجاز مساهمات الجهات صاحبة المصلحة غير الحكومية في دعم المؤتمر، لا سيما المنتدى العالمي لمنظمات المجتمع المدني والمنتدى الدولي للأعمال التجارية.

* A/70/150.

040915 030915 15-13627 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

١ - عُقد المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية في أديس أبابا من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥. وحضر المؤتمر ٢٤ رئيس دولة وحكومة ونوابهم، وأكثر من ١٠٠ من وزراء المالية والخارجية والتعاون الإنمائي ونوابهم وغيرهم من كبار المسؤولين الحكوميين من ١٧٤ بلدا. وشارك في المؤتمر رؤساء المؤسسات المالية والتجارية والإنمائية الكبرى وكبار ممثلي وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية، وأكثر من ٦٠٠ من منظمات وشبكات المجتمع المدني و ٤٠٠ من ممثلي قطاع الأعمال التجارية.

٢ - ولقد انطلقت العملية التحضيرية الحكومية الدولية للمؤتمر في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤[(١)]. وعملا بقرار الجمعية العامة ٢٧٩/٦٨، قام رئيس الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، سام ك. كوتيسا (أوغندا) بتعيين جورج تالبوت، الممثل الدائم لغيانا لدى الأمم المتحدة، وغاير بيدرسن، الممثل الدائم للنرويج لدى الأمم المتحدة، بوصفهما مُيسِّرين مشاركين لقيادة مشاورات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن جميع المسائل المتصلة بالمؤتمر.

٣ - وتشمل الأعمال التحضيرية للمؤتمر سلسلة من الدورات الموضوعية (انظر A/CONF.227/3)، وجلسات استماع غير رسمية لتبادل الرأي مع ممثلي المجتمع المدني (انظر A/CONF.227/4) وقطاع الأعمال التجارية (انظر A/CONF.227/5) خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤ إلى نيسان/أبريل ٢٠١٥، وجلسات صياغة ومشاورات غير رسمية في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه ٢٠١٥. وبالإضافة إلى ذلك، عقدت لجان الأمم المتحدة الإقليمية مشاورات إقليمية بشأن تمويل التنمية في آذار/مارس ونيسان/أبريل ٢٠١٥[(٢)]. وكانت نتائج جميع الاجتماعات بمثابة إسهامات في إعداد مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر (A/CONF.227/6).

٤ - ودعما للعملية التحضيرية الحكومية الدولية، عيَّن الأمين العام وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وو هونغبو، أمينا عاما للمؤتمر. وقدم مكتب تمويل التنمية بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمانة العامة الدعم الفني في إعداد المؤتمر وتنظيمه، وعمل على نحو وثيق مع الحكومة المضيفة وجميع الجهات صاحبة المصلحة المعنية داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها من أجل نجاح المؤتمر.

---

(١) انظر www.un.org/esa/ffd/ffd3/preparatory-process.html.

(٢) انظر www.un.org/esa/ffd/ffd3/preparatory-process/regional-consultations.html.

٥ - وأفضى المؤتمر إلى اعتماد الوثيقة الختامية التي جرى التفاوض بشأنها والاتفاق عليها على الصعيد الحكومي الدولي، وهي خطة عمل أديس أبابا، التي صادقت عليها الجمعية العامة لاحقا في قرارها ٣١٣/٦٩ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٥.

٦ - وترسي خطة عمل أديس أبابا أساسا متينا لدعم تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وهي تتضمن إطارا عالميا جديدا لتمويل التنمية المستدامة بمواءمة جميع التدفقات والسياسات المتعلقة بالتمويل مع الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. واتفقت الدول الأعضاء وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة أيضا بشأن مجموعة شاملة من إجراءات السياسات العامة، مع اتخاذ أكثر من ١٠٠ من التدابير العملية التي تستفيد من جميع مصادر التمويل، والتكنولوجيا، والابتكار، والتجارة، والديون، والبيانات دعما لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٧ - وخطة العمل هي أيضا بمثابة دليل لاتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب الحكومات، والمنظمات الدولية، والمجتمع المدني، وقطاع الأعمال التجارية، والمؤسسات الخيرية. وستساهم النواتج المتوخاة التي أعلن عنها في الاجتماعات المعقودة على هامش المؤتمر، إلى جانب المبادرات الإضافية المقرَّر إطلاقها في الأشهر المقبلة، مساهمة إضافية في التوصل إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ومع أنه يتعذر إجراء تقدير كمِّي لجميع الالتزامات المتعهَّد بها في سياق المؤتمر، وذلك بسبب الاختلافات في المنهجيات المستخدمة، يُقدَّر أن مبلغا يتراوح مجموعه بين نصف تريليون دولار وتريليون دولار من الموارد يمكن إتاحته للاستثمار في التنمية المستدامة، وبمعظمه عن طريق مصارف التنمية، مع توفير موارد إضافية من القطاع الخاص.

٨ - ويؤدي تضافر تلك الجهود إلى دعم تنشيط وتعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة التي يمكن أن تضع حدا للفقر المدقع وأن تحقق التنمية المستدامة للجميع.

ثانيا - أعمال المؤتمر

٩ - وفقا لقرار الجمعية العامة ٢٧٨/٦٩، تتألف الأعمال الرسمية للمؤتمر (انظر A/CONF.227/20) من ثماني جلسات عامة وست جلسات بصيغة المائدة المستديرة بين أصحاب المصلحة المتعددين. ولقد افتتح رئيس المؤتمر، السيد هايلي مريم ديسالين، رئيس وزراء إثيوبيا، المناقشة العامة. وتكلم في الجلسة العامة الافتتاحية والجلسة العامة الثانية في اليوم الأول من المؤتمر كل من الأمين العام ورئيس الجمعية العامة والرؤساء التنفيذيين للمؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة في عملية تمويل التنمية (مجموعة البنك

الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، فضلا عن نائب المدير الإداري لصندوق النقد الدولي ونائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

١٠ - وقيَّمت الدول الأعضاء والمؤسسات صاحبة المصلحة في البيانات التي أدلت بها ما أحرز من تقدم في تنفيذ توافق آراء مونتيري وإعلان الدوحة بشأن تمويل التنمية، وحدَّدت العقبات والقيود التي تعترض تنفيذها، واقترحت إجراءات ومبادرات لتذليلها. ولقد تناولت أيضا التحديات الجديدة والقضايا الناشئة، بما في ذلك ضرورة الاستفادة من جميع موارد تمويل التنمية، وأهمية تسخير أوجه التآزر القائمة بين أهداف التمويل على كامل نطاق الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وضرورة دعم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥[٣].

١١ - وبموازاة الجلسة العامة، عقدت ست جلسات بصيغة المائدة المستديرة لأصحاب المصلحة المتعددين بشأن مواضيع الشراكة العالمية والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وضمان اتساق السياسات وتهيئة بيئة مواتية على جميع المستويات للتنمية المستدامة. وكانت المشاركة في جلسات المائدة المستديرة على أعلى المستويات، شملت رؤساء الدول والحكومات والوزراء، ورؤساء المؤسسات الدولية المالية والتجارية، وأكاديميين مرموقين، ورؤساء منظمات غير حكومية، وكبار ممثلي قطاع الأعمال التجارية[٤].

١٢ - وعند افتتاح المؤتمر، أنشئت لجنة رئيسية للنظر في مشروع الوثيقة الختامية للمؤتمر ووضع اللمسات الأخيرة عليها. وانتخب المؤتمر بالتزكية تيدروس أدناهوم غيبريسوس وزير خارجية إثيوبيا، رئيسا للجنة الرئيسية. وأكملت اللجنة الرئيسية بنجاح عملها في ١٥ تموز/يوليه ٢٠١٥. واعتمد المؤتمر الوثيقة الختامية في ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥.

١٣ - وأعربت بلدان عديدة عن دعمها القوي لنتائج المؤتمر. وأشاد الاتحاد الأوروبي بالرؤية الطموحة والطبيعة الشاملة لخطة عمل أديس أبابا، التي توفر من وجهة نظره الوسائل الكفيلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة. إلا أن عدة وفود أثارت بعض التحفظات. فلقد سلَّمت مجموعة الـ ٧٧ والصين بالتقدم المحرز في خطة العمل، ولكنها أشارت أيضا إلى أن عددا من المسائل لم يُعالج على نحو كاف، بما في ذلك مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، والحاجة إلى الارتقاء بمركز لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية ارتقاء كاملاً.

(٣) للاطلاع على موجز الجلسات العامة، انظر www.un.org/esa/ffd/ffd3/index.html.

(٤) للاطلاع على موجز جلسات المائدة المستديرة، انظر www.un.org/esa/ffd/ffd3/index.html.

١٤ - وخلال المؤتمر، نظمت الدول الأعضاء والمؤسسات الرئيسية صاحبة المصلحة، وهيئات الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، إلى جانب منظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال والمؤسسات الخيرية ما مجموعه ١٨٢ نشاطا جانبيا[٥]. وإلى جانب الاجتماعات الرسمية، وفرت الأنشطة الموازية منبرا للحكومات وغيرها من الأطراف صاحبة المصلحة للإعلان عن تعهدات إضافية وعرض المبادرات الجديدة التي تكمل الإجراءات الواردة في خطة العمل.

١٥ - ولقد استقطبت الأنشطة الجانبية مشاركة رفيعة مستوى وغطت طائفة واسعة من المسائل المتصلة بتمويل التنمية، مثل تعبئة الموارد المحلية (٢٤) والمؤسسات التجارية والمالية الخاصة (١٨) وتقديم الدعم للنساء والأطفال (١٦). وركَّز أكثر من ١٠ أنشطة موازية على كل مجال من المجالات التالية: التمويل المتعلق بالمناخ والبيئة، والمياه والأغذية، والبنية التحتية، والصحة، والتعاون الإنمائي الدولي. وتناولت أنشطة موازية أخرى دور مصارف التنمية ومسائل تتعلق بتمويل الزراعة، والطاقة، والعلم، والتكنولوجيا، والتوسع الحضري.

١٦ - وقبل انعقاد المؤتمر، عقدت منظمات المجتمع المدني، في ١١ و ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٥، المنتدى العالمي لمنظمات المجتمع المدني الذي تضمَّن مناقشات تناولت جميع جوانب خطة تمويل التنمية وتكلَّل باعتماد إعلان المنتدى. وطوال فترة انعقاد المؤتمر، أعربت منظمات المجتمع المدني عن تأييدها الشديد لتغيير مركز لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية إلى هيئة حكومية دولية. وأعربت عن القلق في تقييمها للوثيقة الختامية إزاء قلة الالتزامات المحددة، فضلا عما تكوَّن لديها من انطباع بشأن تقليص جدول أعمال تمويل التنمية فيما يتعلق بالمسائل العامة. ومع ذلك، فقد رحَّبت بإنشاء منتدى سنوي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تمويل التنمية، الأمر الذي من شأنه أن يوفر حيزا لمواصلة المشاركة وإحراز المزيد من التقدم.

١٧ - وفي ١٤ تموز/يوليه ٢٠١٥، عقد قطاع الأعمال التجارية المنتدى الدولي للأعمال التجارية لمدة يوم واحد. وشارك فيه نحو ٨٠٠ شخص، من بينهم أكثر من ٤٠٠ ممثل عن قطاع الأعمال التجارية، انخرطوا في حوارات تبادلوا فيها الآراء بشأن الاستثمار في برنامج عمل التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥. وأُعلن عن مبادرات عملية وشراكات جديدة، بما في ذلك الشراكة الجديدة للاستثمار في التنمية المستدامة من أجل تعبئة مبلغ ١٠٠ بليون دولار من التمويل الخاص على مدى خمس سنوات لمشاريع البنية التحتية في البلدان النامية.

(٥) للاطلاع على قائمة بالأنشطة الجانبية، انظر www.un.org/esa/ffd/ffd3/index.html.

ثالثا – خطة عمل أديس أبابا

إطار التمويل الجديد

١٨ – يتسم التمويل اللازم لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بحجمه الكبير للغاية الذي يضاهي تريليونات من الدولارات سنويا. غير أن تذليل هذه العقبة ليس مستعصيا. وسيكون الاستثمار العام والخاص كافيا للتصدي لها، إنما فقط إذا استثمرت الموارد المالية في التنمية المستدامة واتسقت معها. ويستدعي ذلك تعزيز التمويل والسياسات العامة والأطر التنظيمية، وإطلاق العنان لقدرة الأشخاص والقطاع الخاص على إحداث التغيير، والتحفيز على إجراء تغييرات في أنماط الاستهلاك والإنتاج والاستثمار دعماً للتنمية المستدامة.

١٩ – وتوفر خطة عمل أديس أبابا إطار السياسات العامة لإعادة مواءمة التدفقات المالية مع الأهداف العامة. وتظل المساعدة الإنمائية الرسمية بالغة الأهمية لا سيما بالنسبة إلى البلدان التي هي في أشدِّ الحاجة إليها، ولكن المعونة وحدها لن تكون كافية. وتتناول خطة العمل جميع مصادر التمويل: التمويل من القطاعين العام والخاص والتمويل المحلي والتمويل الدولي. وكما في توافق آراء مونتيري، تقرُّ خطة العمل بأن التمويل لا يتعلق فقط بالتدفقات المالية؛ فهو رهن أيضا وجود سياسات عامة تعزز بيئة مواتية على الصعيدين الوطني والدولي. وتكرِّر خطة العمل تأكيد مبدأ أن البلدان مسؤولة في المقام الأول عن تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، مع التزام المجتمع الدولي بتهيئة بيئة مواتية لها.

٢٠ – ولكن خطة العمل تتجاوز أيضا اتفاق آراء مونتيري لتراعي الاحتياجات التنظيمية والمقتضيات الأخرى في مجال السياسات العامة مراعاة تامة من أجل تحقيق الأبعاد الثلاثة – الاقتصادية والاجتماعية والبيئية – للتنمية المستدامة على نحو متكامل. وتتناول خطة العمل الطابع العالمي لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وتدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وسعيا لمعالجة الاحتياجات إلى التمويل الأكبر حجما والأكثر تنوعا، تتيح خطة العمل فهما أدق للفوائد والمخاطر المرتبطة بمختلف أنواع التمويل.

٢١ – وتطرح خطة العمل سياسات عامة وأطرا تنظيمية محددة لتشجيع الاستثمارات الخاصة التي تدعم أهداف التنمية المستدامة. وتشدد على أهمية الاستثمار الطويل الأجل وضرورة مواءمة جميع أشكال التمويل مع التنمية المستدامة. وتوضح خطة العمل المساهمات التي يمكن أن يقدمها التمويل العام، مع تسليط الضوء على الدور المتنامي لمصارف التنمية الوطنية والدولية والمتعددة الأطراف. وتؤكد على أن تطوير التكنولوجيا ونشرها، وكذلك بناء القدرات، وسائل رئيسية لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وهي تتضمن كل

وسيلة من وسائل التنفيذ التي حددها الفريق العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة.

المبادرات الرئيسية

وضع ميثاق اجتماعي جديد لتوفير الحماية الاجتماعية والخدمات العامة الأساسية للجميع

٢٢ - لا يزال أكثر من ٢,٤ بليون شخص يفتقرون إلى المياه النقية وخدمات الصرف الصحي، ولا يزال ٥٧ مليون طفل في العالم غير ملتحقين بالمدارس، ولا يزال أكثر من نصف سكان العالم يفتقرون إلى أي تغطية من نظم الضمان الاجتماعي. وفي إطار الميثاق الاجتماعي الجديد المطلوب، تلتزم الحكومات بتوفير نظم للحماية الاجتماعية مستدامة من الناحية المالية وملائمة للظروف الوطنية، بما في ذلك توفير حدود دنيا للحماية الاجتماعية. وتشجع خطة العمل الحكومات على وضع أهداف للإنفاق ملائمة للظروف الوطنية من أجل تنفيذ استثمارات جيدة في مجال توفير الخدمات العامة الأساسية للجميع، بما يشمل الصحة والتعليم والطاقة والمياه والصرف الصحي. وتحقيقا لتلك الغاية، توافق الحكومات على تعبئة مقادير إضافية من الموارد العامة الوطنية. وفي الوقت نفسه، يلتزم المجتمع الدولي بتقديم دعم دولي قوي لتلك الجهود.

إقامة منتدى عالمي للبنية التحتية لتضييق الفجوة في البنى التحتية

٢٣ - يُقدَّر التمويل المطلوب للاستثمار في البنية التحتية الأساسية في البلدان النامية بما يتراوح بين تريليون دولار و ١,٥ تريليون دولار سنويا. ولمعالجة فجوة التمويل تلك، توافق الدول الأعضاء على إقامة منتدى عالمي للبنية التحتية، والبناء على المبادرات القائمة المعنية بالبنية التحتية وتنسيقها بشكل أفضل. وسيشجع المنتدى على الاستماع إلى طائفة أوسع من الأصوات، لا سيما من البلدان النامية. وسيُعنى بتحديد الفجوات الموجودة في البنية التحتية والقدرات ومعالجتها، بهدف كفالة ألا يتخلف بلد أو قطاع عن الركب، وأن يُحترم الالتزام بالبعدين الاجتماعي والبيئي للتنمية المستدامة.

تنفيذ ''حزمة إجراءات تتعلق بأقل البلدان نموا'' لدعم أفقر البلدان

٢٤ - في حين زادت المساعدة الإنمائية الرسمية، فقد تراجعت الحصة المخصَّصة لأقل البلدان نموا بنسبة ١٦ في المائة في السنوات الأخيرة. وفي إطار خطة العمل، تلتزم البلدان المتقدمة بعكس مسار ذلك الاتجاه. وتشجع الخطة كذلك البلدان المتقدمة على رفع النسبة المستهدفة للمساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لأفقر بلدان العالم إلى ٠,٢ في المائة من الدخل القومي، مع

تعهد الاتحاد الأوروبي بالقيام بذلك بحلول عام ٢٠٣٠. وتوافق البلدان أيضاً على اعتماد أو تعزيز نظم لتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا، بسبلٍ تشمل توفير الدعم المالي والتقني. وإضافةً إلى ذلك، تهدف الحكومات إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠١٧.

إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا للنهوض بأهداف التنمية المستدامة

٢٥ - تقرُّ خطة العمل بأنه يتعذر على البلدان النامية تحقيق التنمية المستدامة بسبب الفجوة التكنولوجية في طائفة واسعة من القطاعات الاقتصادية. وللمساعدة على تيسير تطوير تكنولوجيات ذات صلة بتحقيق أهداف التنمية المستدامة ونقل هذه التكنولوجيات ونشرها، توافق الدول الأعضاء على إنشاء آلية لتيسير التكنولوجيا تتألف من فرقة عمل مشتركة بين وكالات الأمم المتحدة، وعقد منتدى تعاوني سنوي لأصحاب المصلحة المتعددين يتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وإنشاء منصة إلكترونية.

تعزيز التعاون الضريبي الدولي للمساعدة في تدبير الموارد على الصعيد المحلي

٢٦ - من اللازم زيادة الإيرادات الضريبية حتى يتسنى تنفيذ الميثاق الاجتماعي الجديد وتمويل التنمية المستدامة. إلا أن تحسين الإدارة الضريبية المحلية وتعزيز التعاون الدولي في مجال الضرائب عاملان أساسيان لضمان توافر التمويل الكافي. ولدعم تلك الجهود، توافق البلدان على تعزيز بناء القدرات، بما في ذلك من خلال المساعدة الإنمائية الرسمية. وتوافق البلدان أيضا على دعم المبادرات الدولية القائمة وتعزيزها لتحقيق التعاون الضريبي، مع التركيز على زيادة مشاركة البلدان النامية. وفي هذا الصدد، توافق الدول الأعضاء على تعزيز لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية.

إدماج تمكين المرأة في تمويل التنمية

٢٧ - على الرغم من أنه قد تحقق الكثير على مدى العقد الماضي في مجال المساواة بين الجنسين، مثل الالتحاق بالمدارس الابتدائية وإتاحة الرعاية الصحية للنساء والفتيات، لا يزال يتعين القيام بالمزيد. فهناك فروق كبيرة في الأجر مقابل العمل المتساوي، ولا يزال هناك قصور في تمثيل المرأة في الحكومات، ولا يزال العنف المرتكب ضد المرأة شائعا بصورة غير مقبولة. وتدمج خطة العمل الاعتبارات الجنسانية في جميع جوانبها. وتؤكد الخطة أن تمكين المرأة يمكن أن يسهم إسهاما كبيرا في التنمية الاجتماعية للجميع. وتحقيقا لتلك الغاية، تلزم الخطة البلدان بإجراء إصلاحات تشريعية وإدارية لمنح المرأة في جملة تدابير حقوقا متساوية وتشجِّع الميزنة والتتبع المراعيين للمنظور الجنساني.

٢٨ - ومن بين المسائل الشاملة الأخرى المتضمنة في خطة العمل تكثيف الجهود للقضاء على الجوع وسوء التغذية؛ وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتوفير العمالة الكاملة والمنتجة، والعمل اللائق للجميع، وإقامة مجتمعات مسالمة جامعة؛ وحماية نظامنا الإيكولوجي. وتتعهد خطة العمل بالاستفادة من طائفة واسعة من الطرائق التمويلية والتكنولوجية والجمع بين الطرائق، والاستفادة من المجالات الجديدة الواعدة للتعاون الدولي لتعزيز تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة. وهي تسلِّط الضوء على مجموعة من المبادرات الواسعة التي يرد محتواها السياساتي بمزيد من التفصيل في الفروع التالية.

موجز مجالات العمل

٢٩ - تشمل خطة العمل اتفاقات وتوصيات في مجال السياسات العامة في سبعة مجالات رئيسية هي: '١' الموارد العامة الوطنية؛ '٢' المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية؛ '٣' التعاون الإنمائي الدولي؛ '٤' التجارة الدولية بوصفها محركا للتنمية؛ '٥' القدرة على تحمل الديون؛ '٦' معالجة المسائل العامة؛ '٧' العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات. ويتناول الفرع الختامي البيانات والرصد والمتابعة.

الموارد العامة الوطنية

٣٠ - تتبوأ السياسات العامة وتعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة بالنسبة لكافة البلدان موقع الصدارة في المسعى لتحقيق التنمية المستدامة. وسيكون من الأهمية بمكان توفير قدر كبير من الموارد الوطنية الإضافية، مشفوعة بالمساعدة الدولية، ابتغاء لتحقيق التنمية المستدامة وبلوغ أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم البلدان بتحسين نزاهة نظمها الضريبية وزيادة شفافيتها وكفاءتها وفعاليتها، بسبل تشمل توسيع الوعاء الضريبي وتعزيز الإدارة الضريبية. وترحب خطة العمل بما تبذله البلدان من جهود لرسم أهداف وجداول زمنية داخلية محددة وطنياً بغية تعزيز الإيرادات الداخلية، وتوافق على توفير الدعم للبلدان النامية المحتاجة من أجل تحقيق هذه الأهداف. وتوافق البلدان أيضا على تعزيز التعاون الدولي من أجل بناء القدرات في البلدان النامية، بما في ذلك عن طريق زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية.

٣١ - وتلزم خطة العمل البلدان بمضاعفة جهودها لتقليص التدفقات المالية غير المشروعة بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٣٠، ابتغاء القضاء عليها في نهاية المطاف، بوسائل منها مكافحة التهرب الضريبي والفساد عن طريق تعزيز اللوائح التنظيمية الوطنية وتكثيف التعاون الدولي. وفي إطار ذلك الجهد، تدعو خطة العمل المؤسسات الدولية المناسبة إلى نشر تقديرات عن

حجم التدفقات المالية غير المشروعة وتكوينها وتشجع المجتمع الدولي على إرساء الممارسات الجيدة بشأن إعادة الأصول. وتلتزم البلدان كذلك بالعمل على القضاء على الملاذات الآمنة التي تقدم حوافز لنقل الأصول المسروقة إلى الخارج وتشجِّع التدفقات المالية غير المشروعة.

٣٢ - وتوافق البلدان على تعزيز التعاون الدولي في المسائل الضريبية بسبلٍ تشمل الشفافية وآليات الإبلاغ الملموسة. وتهيب خطة العمل كذلك بالشركات أن تدفع الضرائب لحكومات البلدان التي يحدث فيها نشاط اقتصادي وتُولَّد فيها فوائد. وتدعم خطة العمل الجهود التي يبذلها حاليا صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والبنك الدولي، وتعزز لجنة خبراء الأمم المتحدة المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية، لكفالة زيادة التعاون والحوار الجامعين فيما بين السلطات الضريبية الوطنية.

٣٣ - وتلتزم البلدان أيضاً بالإنفاق بكفاءة وفعالية بما يتوافق مع التنمية المستدامة، بسبل تشمل ترشيد دعم الوقود الأحفوري وإلغاءه تدريجيا نظرا لعدم كفاءته، مع تقليل تأثير ذلك على الفقراء إلى أدنى حد ممكن. وتلتزم البلدان كذلك بالميزنة الشفافة والمراعية للمنظور الجنساني وبشفافية أطر المشتريات العامة. ويُولى اهتمام خاص لإمكانية قيام مصارف التنمية بتمويل الاستثمارات الطويلة الأجل، لا سيما في قطاعات أسواق الائتمان التي لا تنشط فيها المصارف التجارية بصورة كاملة أو التي توجد فيها فجوات تمويلية كبيرة.

المؤسسات التجارية والمالية الخاصة المحلية والدولية

٣٤ - تدعو خطة العمل المؤسسات التجارية إلى توظيف ما تتمتع به من إبداع وابتكار من أجل التغلب على تحديات التنمية المستدامة والانخراط كشركاء في عملية التنمية. وتشجع المؤسسات التجارية على اعتماد نموذج أعمال أساسيا يراعي الآثار البيئية والاجتماعية والإدارية المترتبة على أنشطتها، بما في ذلك إعداد تقارير متكاملة، وتشجع أيضاً الاستثمار في مشاريع الأثر. وعلى وجه الخصوص، تشجع الخطة المؤسسات الخاصة على استخدام مواردها بصورة نشطة من خلال الاستثمارات ذات الأثر، لزيادة دعم التنمية المستدامة.

٣٥ - وتوافق البلدان على تعزيز بيئاتها التمكينية من أجل تشجيع الاستثمار الخاص. وهي توافق أيضاً على تعزيز ممارسات الشركات المستدامة، بما في ذلك دمج العوامل البيئية والاجتماعية والإدارية في تقارير الشركات. وتحقيقا لهذه الغاية، تدعو خطة العمل إلى تنسيق مختلف المبادرات المعنية بمعايير التمويل المسؤولة. وفي الوقت نفسه، تؤكد خطة العمل على أهمية وجود إطار قوي للأنظمة والسياسات لزيادة تقريب استثمارات القطاع الخاص من الأهداف العامة.

٣٦ - ومع تسليم البلدان بأهمية الإدماج المالي، فإنها توافق على النظر في إمكانية إدراج الإدماج المالي باعتباره أحد أهداف السياسات في النظام المالي. وتتضمن خطة العمل حزمة من تدابير السياسات الرامية إلى تعزيز إمكانية حصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر على التمويل بسبلٍ تشمل استخدام مصارف التنمية والأدوات المبتكرة. وتسلِّم خطة التمويل بأهمية وجود أطر تنظيمية قوية قائمة على تقييم المخاطر لجميع مؤسسات الوساطة المالية، غير أنها تؤكد أن بعض التدابير التي تخفف من حدة المخاطر يمكن أن تفضي إلى نتائج غير مقصودة، من قبيل زيادة الصعوبة التي تواجهها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر في الحصول على الخدمات المالية. وتوافق البلدان على العمل على كفالة أن تدعم البيئتان السياساتية والتنظيمية استقرار الأسواق المالية وأن تعززا تعميم الخدمات المالية بطريقة متوازنة. وتوافق البلدان النامية كذلك على إنشاء أو تعزيز أسواق للسندات الطويلة الأجل كمصدر لتمويل التنمية، إلى جانب وضع قواعد تنظيمية للأسواق الرأسمالية تهدف إلى الحد من التقلب الزائد وتعزيز الاستثمار الطويل الأجل المتوافق مع التنمية المستدامة.

٣٧ - وتحدِّد خطة العمل أيضاً هدفا هو تخفيض متوسط تكلفة إرسال التحويلات عبر الحدود إلى أقل من ٣ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. وتوافق البلدان كذلك على كفالة ألا يطلب أي من ممرات التحويل رسوما تفوق ٥ في المائة، مع مراعاة ضرورة الحفاظ على قدرٍ كاف من الخدمات المتاحة، لا سيما لمن هم في أشدِّ الحاجة إليها.

التعاون الإنمائي الدولي

٣٨ - ستلقي الخطة الطموحة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بأعباء ثقيلة على الميزانيات والقدرات العامة، وهو ما يتطلب دعما دوليا معززا وأكثر فعالية، بما في ذلك التمويل بشروط ميسرة وبشروط السوق. وفي هذا الصدد، تجدد البلدان المتقدمة النمو التزامها بأهداف المساعدة الإنمائية الرسمية، بما في ذلك تخصيص نسبة ٠,٧ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وتخصيص نسبة تتراوح بين ٠,١٥ و ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا. وتلتزم البلدان المتقدمة النمو كذلك بعكس الاتجاه نحو انخفاض المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى أقل البلدان نموا، وتُشجَّع على وضع هدف يتمثل في تقديم ما لا يقل عن ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا، وقد وعد الاتحاد الأوروبي القيام بذلك بحلول عام ٢٠٣٠.

٣٩ - وتدعو خطة العمل مقدمي المساعدة الإنمائية الرسمية والتعاون بين بلدان الجنوب إلى زيادة فعالية التعاون فيما بينهم، وزيادة تبادل المعارف المتعلقة بالجهود التي يبذلها كل منهم. وفي هذا السياق، تقرر البلدان أيضا عقد مناقشات مفتوحة وشاملة وشفافة بشأن المقياس المقترح ''مجموع الدعم الرسمي للتنمية المستدامة''. ويشير النص إلى ضرورة مراعاة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في جميع التدفقات وزيادة الجهود المبذولة لتعزيز قدرة البلدان على التحمل والتصدي للصدمات والكوارث الطبيعية.

٤٠ - وتدعو خطة العمل المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف إلى التكيف مع خطة التنمية المستدامة والاستجابة التامة لها. وتشدد على أن المصارف الإنمائية ينبغي أن تستفيد على نحو أمثل من مواردها وكشوف ميزانياتها. وتشجعها على دراسة دورها ونطاقها وسير عملها لتحسين مساهمتها في خطة التنمية المستدامة. كما تدعو المصارف الإنمائية إلى وضع سياسات خروج تتسم بالتسلسل وتُطبَّق على مراحل وتكون تدريجية، وإلى المساعدة على كفالة حصول البلدان على ما يكفي من التمويل الميسور بعد رفع اسمها من قائمة أقل البلدان نموا. وترحب بالمصارف الإنمائية الجديدة وبإسهاماتها في التنمية، وتدعوها إلى إنشاء نظم للضمانات الاجتماعية والبيئية أو إلى تعهد القائم منها. وتعترف خطة العمل أيضا بالدور الذي تضطلع به الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين في تمويل بعض القطاعات، وتشجعها على دعم الأولويات والاستراتيجيات التي تضعها البلدان.

التجارة الدولية باعتبارها محركاً للتنمية

٤١ - ترحب خطة العمل بالتقدم الذي أحرز مؤخرا في المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف، ولا سيما مجموعة تدابير بالي المنبثقة عن المؤتمر الوزاري التاسع لمنظمة التجارة العالمية. وتدعو أعضاء منظمة التجارة العالمية إلى مضاعفة الجهود للإسراع باختتام المفاوضات بشأن خطة الدوحة الإنمائية. وتؤكد أهمية اتساق السياسات والتكامل الإقليمي، وفي هذا الصدد تعهد إلى البلدان بوضع ضمانات مناسبة في اتفاقات التجارة والاستثمار بغية عدم تقييد السياسات واللوائح المحلية من أجل المصلحة العامة. وتلتزم باستكشاف السبل الكفيلة بتوسيع نطاق تمويل التجارة، الأمر الذي يمكنه التخفيف من القيود المفروضة على اغتنام فرص التوسع التجاري. وتدعو المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية إلى أن ينظر في الكيفية التي يمكن بها لمنظمة التجارة العالمية أن تسهم في التنمية المستدامة.

٤٢ - وتولي خطة العمل اهتماما خاصا لسياسات منظمة التجارة العالمية الرامية إلى تشجيع أقل البلدان نموا والبلدان النامية الأخرى على التوسع التجاري، وترحب على وجه الخصوص بالعملية الجديدة لمنظمة التجارة العالمية المتمثلة في رصد وتحليل تنفيذ سياستها المتعلقة

''بالمعاملة الخاصة والتفضيلية'' للبلدان النامية. وتؤكد من جديد حق أعضاء منظمة التجارة العالمية في الاستفادة من أوجه المرونة لحماية الصحة العامة المنصوص عليها في الاتفاق بشأن حماية حقوق الملكية الفكرية، وتشجع أعضاء منظمة التجارة العالمية على قبول الاتفاق لتحسين إمكانية الحصول على الأدوية بأسعار معقولة بحلول نهاية عام ٢٠١٥. وتوافق الحكومات أيضا على ''المعونة التجارية''، وسوف تسعى جاهدة إلى تخصيص نسبة متزايدة منها إلى أقل البلدان نموا. كما تلتزم بتقديم المساعدة التقنية إلى البلدان النامية غير الساحلية بغية دعم مشاركتها في المفاوضات التجارية. وتعقد الحكومات العزم على تعزيز دعم مختلف الجهود الرامية إلى معالجة تجارة الأحياء البرية غير المشروعة وأنشطة صيد الأسماك وقطع الأشجار والتعدين غير المشروعة، والتي تشكل تحديا للكثير من البلدان.

القدرة على تحمل الديون

٤٣ - تشير خطة العمل إلى التقدم المحرز منذ مؤتمر مونتيري في مجال الدين والقدرة على تحمل الدين، وتعرب أيضا عن القلق بشأن التحديات المتعلقة بالقدرة على تحمل الدين التي يواجهها بعض البلدان. وتعترف خطة العمل بأن عمليات إعادة هيكلة الديون تعزز قدرة البلدان المثقلة بالديون على تحقيق التنمية المستدامة. وعلى غرار مونتيري،، تعترف خطة العمل بأن المدينين والدائنين على السواء يتقاسمون المسؤولية عن أزمات الديون، وتعهد إلى البلدان بالعمل على التوصل إلى توافق عالمي في الآراء على وضع مبادئ توجيهية تتناول مسؤوليات المدينين والدائنين. وتدعو أيضا المؤسسات ذات الصلة إلى النظر في إنشاء سجل مركزي للبيانات يتضمن معلومات عن عمليات إعادة هيكلة الدين، الأمر الذي من شأنه أن يعزز توافر البيانات المتعلقة بالدين.

٤٤ - وتسلم خطة العمل بضرورة عرقلة أنشطة الأقلية غير المتعاونة من حملة السندات في البلدان التي تمر بأزمة سندات (ما يسمى بالصناديق الانتهازية)، وتشجع البلدان على بذل جهود تشريعية في ذلك الصدد. وتلتزم البلدان أيضا بتعزيز الدعم الدولي للخدمات القانونية الاستشارية في البلدان النامية. وتدعو خطة العمل المجتمع الدولي إلى تقديم الدعم للبلدان التي تتعرض قدرتها على تحمل الدين لأخطار الصدمات والكوارث الطبيعية. وتشجع على النظر في اتخاذ مزيد من الخطوات لتخفيف الدين ودراسة أدوات مالية جديدة ترمي إلى الحد من المخاطر التي يمكن أن تساعد البلدان النامية التي تعاني من حالة مديونية حرجة، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية.

معالجة المسائل العامة

٤٥ - أكدت خطة العمل مجددا تشديد مؤتمر مونتيري على أهمية مواصلة تحسين الإدارة الاقتصادية العالمية وتعزيز الدور القيادي للأمم المتحدة في تشجيع التنمية. وشدَّد مؤتمر مونتيري أيضا على أهمية التماسك والاتساق بين النظم المالية والنقدية والتجارية الدولية دعما للتنمية. وتعكس خطة العمل توسيع نطاق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ لتشمل اتساق سياسات التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وتراعي أيضا الهجرة الدولية، فتؤكد على حقوق العمال المهاجرين.

٤٦ - وعلى غرار توافق آراء مونتيري، تؤكد خطة العمل على أهمية الاستقرار المالي الدولي والتعاون الدولي لمكافحة التقلبات المفرطة. وذلك ما يجسد القلق إزاء المخاطر النُّظُمية الناجمة عن الثغرات التنظيمية وعدم اتساق الحوافز في القطاع المالي. وتوافق البلدان على التصدي للمخاطر النظمية المرتبطة بصيرفة الظل، وبالمؤسسات المالية ''الأكبر من أن تنهار''. وتَعِدُ أيضا باتخاذ تدابير لجعل أسواق السلع الغذائية الأساسية تعمل على الوجه الصحيح. وتعقد العزم على الحد من الاعتماد التلقائي على التقييمات التي تجريها وكالات تقدير الجدارة الائتمانية، بما في ذلك التقييمات المتعلقة بالأنظمة المصرفية التحوطية. وتحقيقا لتلك الغاية، تلتزم البلدان باتخاذ تدابير لتحسين نوعية تقديرات الجدارة الائتمانية، بطرق منها التشجيع على زيادة المنافسة واتخاذ تدابير تهدف إلى تفادي التضارب في المصالح وإلى زيادة الشفافية.

٤٧ - وتقر خطة العمل كذلك بضرورة تعزيز شبكة الأمان المالي الدولية الدائمة، مع وجود صندوق نقد دولي يتسم بالقوة وتعزيز الحوار والتعاون مع المبادرات المالية الإقليمية. وتتطلع الدول الأعضاء إلى إجراء استعراض لحقوق السحب الخاصة هذا العام. وتدعو خطة العمل صندوق النقد الدولي إلى توفير مستويات دعم مالي كافية للبلدان النامية الساعية إلى تحقيق التنمية المستدامة ولمساعدتها على إدارة أي ضغوط ذات صلة على ميزان المدفوعات الوطني.

٤٨ - وبالإضافة إلى ذلك، تدعو خطة العمل إلى إفساح مجال أوسع لتعبير البلدان النامية عن آرائها وتمثيلها في هيئات وضع المعايير وصنع القرار العالمية، بما في ذلك صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وهيئات وضع القواعد المالية. وعلاوة على ذلك، تلتزم الدول الأعضاء، باعتبارها من المساهمين في المؤسسات المالية الدولية الرئيسية، باختيار قادتها من خلال عمليات تتسم بالانفتاح والشفافية وتراعي التوازن بين الجنسين وتقوم على الجدارة، وبجعل موظفيها أكثر تنوعا. وتشدد خطة العمل أيضا على أهمية التأكد من أن الاتفاقات والقواعد والمعايير الدولية متسقة مع بعضها البعض ومع التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف

التنمية المستدامة، وتشجع مؤسسات التمويل الإنمائي على مواءمة ممارساتها التجارية مع خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

العلم والتكنولوجيا والابتكار وبناء القدرات

٤٩ - في خطوة تعكس الانتشار والتقدم الكبيرين لتوافق آراء مونتيري، استحدثت خطة عمل أديس أبابا فرعاً يتناول العلم والتكنولوجيا والابتكار وكذلك بناء القدرات. وتشدد خطة العمل على أهمية السياسات العامة والمالية العامة في تحفيز الابتكار، وتدعو البلدان إلى النظر في إنشاء صناديق متنوعة الموارد تُخصَّص للابتكار. وتضع خطة العمل بناء القدرات في صلبها، لأغراض منها تعبئة الموارد المحلية، وتوفير الدعم الدولي من أجل تطوير أسواق رأس المال المحلية، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، والاستثمار الأجنبي المباشر، والهياكل الأساسية.

٥٠ - وتنص خطة العمل على وضع آلية لتيسير التطوير التكنولوجي تتألف من ثلاثة عناصر: '١' فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تابعة للأمم المتحدة معنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، تعمل مع أعضاء المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية من أجل تعزيز التنسيق والاتساق والتعاون في المبادرات المعنية بالتكنولوجيا؛ '٢' منصة إلكترونية لإعداد صورة شاملة للمبادرات والآليات والبرامج المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ونشر المعلومات المتعلقة بها؛ '٣' منتدى تعاوني سنوي متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة. وسيفسح المنتدى المجال لتيسير التفاعل والمواءمة بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة، ويساعد على تيسير وضع التكنولوجيات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة وعلى نقلها ونشرها.

٥١ - ومع مراعاة التوصيات المقدمة من الفريق الرفيع المستوى المعني بمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً، ستسعى الحكومات إلى تفعيل مصرف التكنولوجيا بحلول عام ٢٠١٧. وستسعى أيضا إلى تعزيز أوجه التآزر بين المصرف وآلية تيسير التكنولوجيا.

البيانات والرصد والمتابعة

٥٢ - ينظر الفصل الأخير من خطة العمل في الطريقة التي ينبغي بها للمجتمع الدولي أن يرصد تنفيذ الإجراءات المتفق عليها. ويؤكد على أهمية البيانات المصنفة العالية الجودة في وضع السياسات ورصد التقدم المحرز في تنفيذ خطة العمل وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وتحديد أولويات بناء القدرات في هذا المجال. ويدعو أيضا منظومة الأمم المتحدة إلى القيام،

بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، بوضع مقاييس شفافة للتقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة لا تقف عند نصيب الفرد من الدخل القومي.

٥٣ - وبغية كفالة المتابعة الكافية، تقيم خطة العمل منتدى سنويا للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن متابعة تمويل التنمية، تكون المشاركة فيه عالمية على المستوى الحكومي الدولي. وتصبُّ استنتاجات وتوصيات المنتدى المتفق عليها على الصعيد الحكومي الدولي في مجمل عملية متابعة واستعراض تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة. وستؤخذ أيضا في الحسبان مداولات منتدى التعاون الإنمائي التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي. وقررت البلدان أيضا أن يعقد الحوار الرفيع المستوى بشأن تمويل التنمية المنبثق عن الجمعية العامة عقب المنتدى السياسي الرفيع المستوى برعاية الجمعية عندما يعقد هذا المنتدى كل أربع سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، ستقدم فرقة عمل مشتركة بين الوكالات تقريرا كل سنة عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج تمويل التنمية ووسائل تنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وتهدف هذه الجهود مجتمعة إلى كفالة عدم إهمال أي بلد في هذا الخصوص.

رابعا - تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة

٥٤ - ستكون خطة العمل أيضا بمثابة دليل لاتخاذ مزيد من الإجراءات من جانب الحكومات، والمنظمات الدولية، وقطاع الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والجهات الخيرية. وبالإضافة إلى الاتفاقات التي تم التوصل إليها في الوثيقة الختامية، أُطلق أكثر من ٦٥ مبادرة كما صدرت في المؤتمر إعلانات تتسم بطابعها العملي. وتجسيدا للطابع الحكومي الدولي للمؤتمر، قطعت الحكومات أكثر من نصف عدد الالتزامات، إلا أن الإعلانات صدرت عن شتى الجهات الفاعلة (الحكومات، والمنظمات الدولية، وقطاع الأعمال التجارية، والمجتمع المدني، والأوساط الخيرية) على الصُعُد الوطني والإقليمي والعالمي.

٥٥ - وبالرغم من أن الالتزامات والمبادرات غطت نطاقا واسعا من المسائل، فقد تمحورت مبادرات عديدة حول خمسة مجالات رئيسية: '١' تعبئة الموارد المحلية؛ '٢' الهياكل الأساسية وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر؛ '٣' الاحتياجات الاجتماعية؛ '٤' الشواغل البيئية؛ '٥' البيانات. وركز الكثير من المبادرات الجديدة على بناء القدرات، وتضمّن العديد منها التزامات بتوفير موارد إضافية. وأكملت الإعلانات القرارات المتخذة مؤخرا بإنشاء مصارف تنمية متعددة الأطراف جديدة وصناديق جديدة، تركز بصورة

أساسية على الهياكل الأساسية. ويرد أدناه وصف لنخبة من المبادرات الرئيسية. ويمكن الاطلاع على قائمة كاملة بالالتزامات والمبادرات الطوعية في الموقع الشبكي للمؤتمر[٦].

٥٦ - وإقرارا بمركزية تعبئة الموارد المحلية، أُطلقت أربع مبادرات في مجال التعاون الدولي في المسائل الضريبية: مبادرة أديس أبابا للضرائب؛ ومفتشو الضرائب بلا حدود؛ ومبادرة ضريبية مشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي؛ وشبكة إقليمية جديدة تضم مديري الإدارات الضريبية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

٥٧ - وفي مبادرة أديس أبابا للضرائب، تضافرت جهود أكثر من ٣٠ بلدا ومنظمة دولية من أجل تعزيز تعبئة الموارد الوطنية واستخدامها بصورة فعالة والعمل على تحسين عدالة النظم الضريبية وشفافيتها وكفاءتها وفعاليتها. وستقوم البلدان المانحة مجتمعة بمضاعفة تعاونها التقني في مجالي تعبئة الإيرادات المحلية وفرض الضرائب عليها بحلول عام ٢٠٢٠، بينما أكدت البلدان الشريكة مجددا التزامها بتعزيز تعبئة الموارد المحلية. وسيقوم مشروع ”مفتشو الضرائب بلا حدود“ الذي يمثل مبادرة مشتركة بين منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتيسير توجيه مساعدات محددة الأهداف في مجال مراجعة الحسابات الضريبية في البلدان النامية في جميع أنحاء العالم. وسيعمل خبراء مراجعة الحسابات الضريبية إلى جانب المسؤولين المحليين عن إدارة الضرائب في البلدان النامية على تقوية القدرات في مجال مراجعة الحسابات الضريبية، بما في ذلك في المسائل الضريبية الدولية.

٥٨ - وللمبادرة الضريبية المشتركة بين صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ركيزتان: تعميق الحوار مع البلدان النامية بشأن المسائل الضريبية الدولية بغرض الإسهام في زيادة إسماع أصواتها في المناقشة الدولية بشأن القواعد الضريبية والتعاون في المسائل الضريبية؛ وتطوير أدوات التشخيص المحسنة بغرض مساعدة البلدان الأعضاء في تقييم سياساتها الضريبية وتعزيزها. وبالاستناد إلى منتديات إقليمية أخرى أحرزت نجاحا في تبادل التجارب والخبرات، اقترحت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ إنشاء منتدى ضريبي جديد في المنطقة، أي فريق من خبراء الضرائب مكلَّف بتسخير العمل الإقليمي من أجل زيادة المتوسط المنخفض لنسبة الضريبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في المنطقة.

٥٩ - وأُعلن عن عدة مبادرات تتعلق بتمويل الهياكل الأساسية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، خصوصا من قِبَل المصارف الإنمائية. وتعهدت مجموعة تتكون من البنك الدولي وخمسة مصارف إنمائية إقليمية بزيادة إسهامها في تمويل التنمية المستدامة إلى

(٦) انظر www.un.org/esa/ffd/ffd3.

أكثر من ٤٠٠ بليون دولار على مدى السنوات الثلاث المقبلة، وهو ما يعكس جزئيا الجهود المبذولة من أجل استعمال مواردها بمزيد من الفعالية. وتعهدت حكومة اليابان بتزويد البلدان الآسيوية بتمويل ابتكاري للهياكل الأساسية بمبلغ إضافي إجماليه ١١٠ بلايين دولار على مدار السنوات الخمس المقبلة، وسيتم تحويل جزء من هذا المبلغ من خلال مصرف التنمية الآسيوي. وأعلنت المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية عن ضخ رأس مال إضافي قدره ٧٣٥ مليون جنيه (١,١٤ بليون دولار) على مدار ثلاث سنوات في منظمة تنمية الكمنولث، وهي مؤسستها الحكومية للتمويل الإنمائي، بما يتيح لهذه المنظمة توجيه المزيد من الدعم للبلدان النامية.

٦٠ - وأعلن رئيس وزراء إيطاليا عن إنشاء مؤسسة إيطالية جديدة للتمويل الإنمائي سيستضيفها المصرف الترويجي الوطني الإيطالي ''كاسا ديبوزيتي إي بريستيتي'' (Cassa Depositi e Prestiti). وأعلنت كندا أنها ستنشئ مبادرة لتمويل التنمية لفائدة البلدان المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل. وقامت كندا أيضا، باعتبارها رئيسة مبادرة إعادة تصميم مبادرة تمويل التنمية، وبالتعاون مع كلٍ من المنتدى الاقتصادي العالمي، وشركة دالبرغ لاستشاريي التنمية العالمية (Dalberg Global Development Advisors)، ومنظمة حاضنة التنمية العالمية، بإطلاق مبادرة جديدة، اسمها ''تقارب'' (Convergence)، وهي بمثابة منصة إلكترونية لتبادل المعارف، ومواءمة العروض بالطلبات، وإقامة شراكات التمويل المختلط. وإضافة إلى ذلك، أعلنت مجموعة من المصارف الإنمائية، بدعوة من النادي الدولي لتمويل التنمية، أن مؤسساتها الأعضاء أنفقت حوالي ٤٤٠ بليون دولار سنويا لتمويل نطاق واسع من المشاريع في قطاعات استراتيجية، وارتئي أن دور مصارف التنمية الوطنية في تمويل أهداف التنمية المستدامة آخذ في الازدياد.

٦١ - وتأتي هذه الإعلانات لتضاف إلى المبادرات المتخذة مؤخرا من أجل إنشاء مصارف تنمية جديدة. وخلال الشهر السابق على انعقاد المؤتمر، أُعلن عن إنشاء المصرف الآسيوي للاستثمار في الهياكل الأساسية. وبعد المؤتمر مباشرة، افتتحت رسميا مجموعة بلدان البرازيل والاتحاد الروسي والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة البريكس) مصرف التنمية الجديد. ومن المتوقع أن يبلغ رأس المال المسجل لكلٍ من هاتين المؤسستين ١٠٠ بليون دولار. وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت الصين خلال الأشهر السابقة على المؤتمر، صندوق ''طريق الحرير'' للهياكل الأساسية بقيمة ٤٠ بليون دولار.

٦٢ - واستُهلَّت أيضا في أديس أبابا شراكة جديدة متعددة الأطراف، هي شراكة الاستثمار في التنمية المستدامة. وترمي هذه الشراكة إلى تعبئة ١٠٠ بليون دولار من التمويل

الخاص على مدار خمس سنوات لمشاريع الهياكل الأساسية، عن طريق تحسين أدوات تخفيف المخاطر وتعزيزها للحد من المخاطر السياسية والتنظيمية والائتمانية ومخاطر تقلب أسعار العملة ومن تهديد أزمات السيولة. وأنشأ هذه الشراكة كلٌّ من شركة سيتي غروب (Citigroup)، والمصرف الألماني (Deutsche Bank)، وشركة إيست كابيتال (East Capital)، ومصرف ستاندرد تشارترد (Standard Chartered Bank)، وشركة ستوربراند (Storebrand)، ومؤسسة سوميتومو ميتسوي المصرفية (Sumitomo Mitsui Banking Corporation).

٦٣ - وأصدرت مبادرة الطاقة المستدامة للجميع تقريرا يحدد إمكانيات تحفيز استثمارات سنوية تراكمية في الطاقة المستدامة. ويصف التقرير المتعلق بزيادة تمويل الاستثمارات في الطاقة المستدامة الذي أعدته اللجنة المالية للمجلس الاستشاري للمبادرة السبل الملموسة لزيادة استثمارات القطاع الخاص البالغة الأهمية بمبلغ قد يصل إلى ١٢٠ بليون دولار سنويا بحلول عام ٢٠٢٠ من خلال هياكل تمويل ابتكارية. ويتضمن التقرير أيضا توصيات تتعلق بسبل تحسين سلسلة المشاريع المناسبة، لا سيما في البلدان النامية.

٦٤ - وقبل انعقاد المؤتمر، التزم كلٌّ من مصرف التنمية الأفريقي ومجموعة البنك الدولي وحكومة السويد بصورة جماعية بتخصيص مبلغ إضافي قدره ٩ بلايين دولار دعما لمبادرة توفير الطاقة لأفريقيا (Power Africa). وفي أديس أبابا، أعلن الاتحاد الأوروبي ومبادرة توفير الطاقة لأفريقيا عن شراكة جديدة يلتزم الاتحاد الأوروبي من خلالها بتمويل أنشطة الطاقة المستدامة في مختلف أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بأكثر من ٢,٨ بليون دولار. ومن المنتظر أن تحشد هذه الأموال المزيد من الاستثمار من جانب القطاع الخاص. وقد حشد الالتزام الأولي لمبادرة توفير الطاقة لأفريقيا البالغ ٧ بلايين دولار أكثر من ٢٠ بليون دولار من التزامات القطاع الخاص.

٦٥ - وأنشئت أيضا شراكات تمويل جديدة لمعالجة المسائل المتعلقة بالصحة والتغذية. وأُطلق مرفق التمويل العالمي دعما لحركة ”كل امرأة، كل طفل“. وتم بالفعل تخصيص نحو ١٢ بليون دولار من التمويل المحلي والدولي والخاص والعام لخطط الاستثمار الخمسية القطرية لصالح صحة النساء والأطفال والمراهقين في البلدان الأربعة الرائدة بالنسبة لمرفق التمويل العالمي وهي: إثيوبيا وجمهورية تنزانيا الاتحادية وجمهورية الكونغو الديمقراطية وكينيا. وأعلنت مؤسسة بيل وميليندا غيتس وكندا والولايات المتحدة الأمريكية واليابان عن التزامات مالية جديدة لصالح مرفق التمويل العالمي يبلغ إجماليها ٢١٤ مليون دولار. ويضاف هذا المبلغ إلى الالتزامات التي سبق أن تعهدت بها كندا والنرويج البالغ مجموعها ٨٠٠ مليون دولار.

٦٦ - وأطلق البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة بيل وميليندا غيتس مبادرة جديدة سيُطلق عليها اسم صندوق الحياة والمعيشة من أجل التصدي للفقر والأمراض في البلدان الأعضاء في البنك الإسلامي للتنمية. ومن خلال هذه المبادرة الابتكارية، سيدعم كل من البنك الإسلامي للتنمية ومؤسسة غيتس وجهات مانحة أخرى برامج تركز على الفقر قيمتها ٢,٥ بليون دولار في مجالات الرعاية الصحية الأولية، ومكافحة الأمراض، وزراعة أصحاب الحيازات الصغيرة، والمرافق الريفية الأساسية على مدار السنوات الخمس المقبلة. وبالإضافة إلى ذلك، أعلنت ستة بلدان أفريقية عن تنفيذها لمشروع UNITLIFE، وهو أول ضريبة متناهية الصغر على إيرادات الصناعات الاستخراجية من أجل تمويل التدخلات التغذوية لصالح الأطفال.

٦٧ - وقامت بلدان عدة بإعادة تأكيد أو تحديث التزاماتها بتقديم المساعدة الإنمائية الرسمية. والتزم الاتحاد الأوروبي كمجموعة التزاما جماعيا تحديدا بتحقيق هدف الأمم المتحدة المتمثل في الوصول بنسبة المساعدة الإنمائية الرسمية من الدخل القومي الإجمالي إلى ٠,٧ في المائة ضمن الإطار الزمني لخطة ما بعد عام ٢٠١٥، بما في ذلك الالتزام بالتخصيص الجماعي لنسبة ٠,١٥ إلى ٠,٢٠ في المائة من الدخل القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٣٠. والتزمت البلدان الخمسة جميعا التي تقدم بالفعل أكثر من ٠,٧٠ في المائة من دخلها القومي الإجمالي على شكل مساعدة إنمائية رسمية (الدانمرك، السويد، لكسمبرغ، المملكة المتحدة، النرويج) بأن تواصل تقديم المساعدة الإنمائية الرسمية عند هذا المستوى. والتزمت الولايات المتحدة بمواصلة جهودها الرامية إلى تخصيص ٥٠ في المائة من مساعداتها الإنمائية الرسمية لفائدة أقل البلدان نموا أو الدول الهشة والمتضررة من النزاعات. والتزمت ألمانيا بمضاعفة إسهامها في الصندوق الأخضر للمناخ.

٦٨ - وتعهدت الحكومات والأعمال التجارية والمجتمع المدني والمنظمات الدولية بالتزامات كبرى لمعالجة الفجوات في إصدار البيانات وانفتاحها واستعمالها، بما في ذلك الإعلان عن نية إطلاق شراكة عالمية معنية ببيانات التنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ووافقت البلدان على أن تبحث سريعا في الخيارات المتعلقة بهيكل الشراكة العالمية، حيث وافقت الولايات المتحدة ومؤسسة ويليام وفلورا هيوليت على توفير تمويل أولي لأمانة الشراكة.

٦٩ - وسيتطلب تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة اتخاذ إجراءات إضافية، بالاستناد إلى خطة عمل أديس أبابا والإعلانات الصادرة خلال المؤتمر. ويوفر الإطار التمويلي المبين أعلاه الأساس لتلك الإجراءات وسوف يحدد معالم التعاون الإنمائي والحوكمة

الاقتصادية والمالية الدولية. ومن خلال كفالة اتساق جميع السياسات مع الأهداف والغايات والالتزامات الدولية، يمكن بحق أن تتبلور معالم شراكة عالمية منشطة.

خامسا - المساهمات المقدمة من جهات معنية غير حكومية

المنتدى العالمي لمنظمات المجتمع المدني

٧٠ - اجتمع أكثر من ٦٠٠ ممثل عن منظمات وشبكات المجتمع المدني من مختلف أنحاء العالم في إطار المنتدى العالمي لمنظمات المجتمع المدني الذي عقد لمدة يومين وتولى تنظيمه فريق أديس أبابا المعني بالتنسيق بين منظمات المجتمع المدني. واعتمد المنتدى إعلان منتدى أديس أبابا لمنظمات المجتمع المدني للتمويل الإنمائي[٧]، الذي حدد معالم منظور المجتمع المدني بشأن طائفة واسعة من المسائل المتعلقة بجدول أعمال التمويل الإنمائي وسبل تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

٧١ - وارتأى الإعلان أن مؤتمر أديس أبابا، باعتباره الأول من بين ثلاثة مؤتمرات قمة هامة للأمم المتحدة معنية بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، يمثِّل فرصة لتحديد وجهة جدول أعمال طموح ويفضي إلى التغيير من شأنه أن يعالج جوانب الظلم الهيكلي في النظام الاقتصادي العالمي الحالي، وكفالة أن يكون كل التمويل الإنمائي محوره الناس وحاميا للبيئة. وظهر في صفوف منظمات المجتمع المدني والحركات الاجتماعية التزام قوي بنهج تمويل التنمية الذي يلبي الاحتياجات الأساسية للجميع مع الحفاظ في الوقت نفسه على الكوكب لصالح الأجيال القادمة. وجاء في الإعلان أن مبادئ الملكية والقيادة الديمقراطية هي في صلب الإطار التمويلي. وذهب الإعلان إلى أنه من الضروري تهيئة بيئة مواتية لفاعلية المجتمع المدني. وذكر الإعلان أيضا أن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة لا غنى عنه لتأمين المشروعية السياسية لخطة تمويل التنمية وكفالة تأثيرها.

٧٢ - وأعربت منظمات المجتمع المدني عن قلقها من أن نتائج أديس أبابا لن تكون كافية لجعل التنمية المستدامة ممكنة وللاضطلاع بدور الوسيلة التشغيلية لتنفيذ خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. بيد أن هذه المنظمات أكدت مجددا عزمها مواصلة العمل مع جميع البلدان والمؤسسات والسلطات دون الوطنية من أجل مواءمة التمويل مع ذلك النهج الإنمائي. ولهذا الغرض، وافقت على تعزيز أوساط منظمات المجتمع المدني المنخرطة في عملية تمويل التنمية

(٧) متاح في الموقع التالي: https://csoforffd.wordpress.com/cso-forum/addis-ababa-cso-ffd-forum-declaration.

على الصُعد العالمي والإقليمي والقطري. وأعربت أيضا عن تقديرها لما أتيح للمجتمع المدني من مشاركة في العملية التحضيرية وقدرة على التواصل خلالها.

٧٣ - وفي اختتام المؤتمر، أصدرت منظمات المجتمع المدني ردا[٨] على الوثيقة الختامية أعربت فيه مجددا عن شواغلها، لكنها أكدت مجددا أيضا التزامها بمواصلة التمسك بتطلُّعاتها إلى أطر اقتصادية ونقدية ومالية تفي بضرورات حقوق الإنسان وبقيم الإنسانية والتضامن. والتزمت هذه المنظمات بمواصلة الترويج لرؤية مفادها أن يكون الاقتصاد في خدمة الناس والكوكب وبالدعوة إلى إضفاء الديمقراطية على الحوكمة الاقتصادية وإعادة تأكيد مركزية الأمم المتحدة في هذا الصدد. ولاحظت أن إنشاء منتدى حكومي دولي وعالمي معني بتمويل التنمية من شأنه أن يتيح الحيز السياسي اللازم للدفع بجدول الأعمال المعياري العالمي في هذا الاتجاه.

المنتدى الدولي للأعمال التجارية

٧٤ - بحث المنتدى الدولي للأعمال التجارية التحديات والحلول المتصلة بالتعاون الإنمائي من منظور القطاع الخاص. وتولت تنظيم المنتدى اللجنة التوجيهية لقطاع دوائر الأعمال المعنية بتمويل التنمية، التي تقودها غرفة التجارة الدولية بالتعاون مع مؤسسة التمويل الدولية، ومؤسسة الأمم المتحدة، والاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والمنتدى الاقتصادي العالمي.

٧٥ - وفي الاجتماع، أقرَّ المشاركون من مختلف أوساط المجتمع الإنمائي العالمي وتبنوا الضرورة الملحة إلى تعزيز التعاون والحوار الاستراتيجي مع القطاع الخاص من أجل زيادة مساهماته في الحلول التي تكفل التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. واتفقوا على أن النمو الأكثر شمولا للجميع واستدامة يتوقف على إدماج جميع البلدان في الأسواق العالمية للسلع والخدمات، وعلى استفادتها من رأس المال العالمي. وأشير أيضا إلى أن القطاع الخاص يضطلع بدور رئيسي في هذا الإدماج. ومن أجل إطلاق إمكانات قطاع الأعمال، يحتاج هذا القطاع إلى البيئة المواتية السليمة - الاقتصادية والقانونية والتنظيمية - وإلى الحوافز السليمة التي تضعها السياسات العامة. واعترافا منهم بعدم وجود نموذج واحد صالح لجميع البلدان، اقترح المشاركون أن تتحلى البلدان بالرؤية الاستراتيجية في إيجاد بيئة للأعمال تشجع نمو الإنتاجية.

(٨) متاح في الموقع التالي: https://csoforffd.files.wordpress.com/2015/07/cso-response-to-ffd-addis-ababa-action-agenda-16-july-2015.pdf.

٧٦ - وشدَّد المنتدى كذلك على أن تحقيق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ سيتطلب إنشاء شراكات جديدة تسخِّر قوى القطاع الخاص من أجل دفع النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل والحد من الفقر. وقد أدركت شركات عديدة بالفعل أن تمويل الحلول الاستهلاكية والاجتماعية والبيئية التي تعود بالنفع على المجتمع تمثل فرص استثمار ذكية.

٧٧ - ويتيح تنوع القطاع الخاص الذي يتراوح بين المؤسسات المتناهية الصغر والتعاونيات والشركات المتعددة الجنسية الأجنبية منها والمحلية، الإبداع والابتكار سعيا لمواجهة تحديات التنمية المستدامة. والأهم هو أن المؤسسات التجارية تتطلع إلى مواصلة الشراكة مع الحكومات وسائر الجهات صاحبة المصلحة من أجل كفالة الاضطلاع بأنشطة الأعمال بطريقة مسؤولة ومستدامة وقائمة على عدم الإقصاء الاجتماعي. وأُعلن في هذا الصدد عن مبادرات جديدة للتمويل الخاص لمشروعات التنمية.